رؤية ابن سلمان أمام اختبار الإخفاق الشامل



وتعكس هذه المؤشرات اتساع الفجوة بين الطموحات التي روجت لها القيادة السعودية منذ إطلاق الرؤية عام 2016 والقدرات المالية والاقتصادية المتاحة لتحقيقها، وسط تداعيات التوترات الإقليمية وتراجع إنتاج النفط وارتفاع كلفة الاقتراض.

وأقرت الحكومة السعودية، الثلاثاء 24 نوفمبر، ميزانية عام 2027 بإيرادات متوقعة تبلغ 1.202 تريليون ريال، ونفقات تصل إلى 1.392 تريليون ريال، بعجز مقدر بنحو 190.6 مليار ريال، يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم انخفاض العجز مقارنة بالتقديرات السابقة لعام 2026، فإن النفقات الجديدة تقل بنحو 3.1% عن الإنفاق المتوقع للعام الحالي، في مؤشر على توجه الحكومة نحو ضبط المصروفات وإعادة ترتيب الأولويات بعد سنوات من التوسع المالي.

وتأتي الميزانية بعدما سجل الاقتصاد السعودي انكماشاً بنسبة 2.1% خلال عام 2026، وفق تقديرات وزارة المالية، نتيجة تراجع إنتاج النفط، فيما تتوقع الحكومة نمواً بنسبة 10.9% في 2027، مدفوعاً أساساً بالتعافي المتوقع في الأنشطة النفطية، إلى جانب استمرار نمو القطاعات غير النفطية.

غير أن هذا التوقع يثير تساؤلات بشأن قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام بعيداً عن تقلبات إنتاج النفط، وهو أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها رؤية محمد بن سلمان.

وتبرز أزمة الدين العام باعتبارها أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية السعودية، بعدما ارتفع من نحو 443 مليار ريال عام 2017 إلى 1.519 تريليون ريال بنهاية 2025، أي أكثر من ثلاثة أضعاف خلال ثماني سنوات.

وتتوقع وزارة المالية أن يصل الدين إلى 1.733 تريليون ريال بنهاية 2026، ثم يرتفع إلى 1.923 تريليون ريال في 2027، بما يعادل 35.9% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يبلغ نحو 2.293 تريليون ريال بحلول 2029، أو 39% من الناتج المحلي، مقترباً من سقف 40% الذي حددته الحكومة لنفسها.

بموازاة ذلك ترتفع نفقات التمويل إلى 93 مليار ريال في ميزانية 2027، مقارنة بنحو 71 ملياراً في

التقديرات السابقة، بزيادة تبلغ 31.1%، نتيجة ارتفاع حجم محفظة الدين. ويعني ذلك تخصيص موارد أكبر لخدمة الالتزامات المالية بدلاً من توجيهها إلى مشاريع التنمية والخدمات العامة.

وفي المقابل، خفضت الحكومة مخصصات قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية من نحو 304 مليارات ريال في تقديرات 2026 إلى 256 ملياراً في ميزانية 2027، بتراجع يبلغ نحو 16%، وهو أكبر انخفاض بين القطاعات الرئيسية من حيث القيمة.

كما تراجعت مخصصات الإعانات من 48 مليار ريال إلى 18 ملياراً، بانخفاض نسبته 61.6%، نتيجة مراجعة الدعم المقدم للشركات في قطاعي الكهرباء والمياه.

وتعتزم الحكومة بدء تطبيق تعديلات على تعرفة الكهرباء والمياه للأفراد والشركات اعتباراً من الأول من يناير، في خطوة تضيف أعباء جديدة على المستهلكين، رغم توجيه الملك سلمان بصرف بدل شهري قدره 500 ريال للمواطنين العاملين في القطاع الحكومي والمتقاعدين وأسر الضمان الاجتماعي للتخفيف من آثار التعديلات.

وتكشف الميزانية عن تحولات في أولويات الإنفاق، بعدما بدأت الحكومة مراجعة عدد من المشاريع العملاقة التي شكلت أبرز رموز رؤية 2030، وفي مقدمتها مشروع المكعب في الرياض ومدينة نيوم، بما فيها مشروع «ذا لاين» الذي واجه تقليصاً في نطاقه ومراجعة لخططه التنفيذية.

كما تأجل مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار لمدة عام كامل، فيما أُرجئت بطولة كأس آسيا إلى ديسمبر

2027، في ظل اضطراب الأوضاع الإقليمية وتأثيراتها على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

وقال وزير المالية محمد الجدعان إن المبادرات التي لا تتناسب مع المرحلة الحالية ستخضع للتغيير، فيما ستُسرّع المبادرات التي تتطلب ذلك، في تصريح يعكس اعترافاً رسمياً بالحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات الرؤية ومشاريعها.

وتراجعت مخصصات قطاع النقل والتجهيزات الأساسية إلى 38 مليار ريال، بانخفاض 7% عن التقديرات السابقة، فيما ارتفع الإنفاق على الخدمات البلدية إلى 93 مليار ريال مقابل 83 ملياراً.

وتتزامن المراجعة الاقتصادية مع تصاعد المواجهة مع الحوثيين في اليمن، وما تفرضه من مخاطر على المنشآت النفطية والممرات التجارية والاستثمارات الأجنبية.

وأكد الجدعان أن السعودية قادرة على تحمل نزاع طويل مع الحوثيين، مشدداً على أن الإنفاق العسكري لن يخضع لسقف محدد إذا تطلبت المواجهة تمويلاً إضافياً.

ورغم أن الإنفاق العسكري المقدر لعام 2027 يرتفع بنسبة 2.2% إلى نحو 263 مليار ريال، فإن تصريحات الوزير بشأن عدم وجود سقف للتمويل العسكري تكشف استعداد الحكومة لتحمل أعباء إضافية إذا اتسعت المواجهة، بما قد يفرض ضغوطاً أخرى على الميزانية.

وتضع هذه التطورات رؤية 2030 أمام اختبار يتجاوز مجرد تعديل الجداول الزمنية للمشاريع، إذ تكشف عن صعوبة الجمع بين الإنفاق الضخم على التحول الاقتصادي، والالتزامات العسكرية، وخدمة الدين، والمحافظة على مستويات الدعم والخدمات الاجتماعية.

وبينما تواصل الرياض تقديم إعادة ترتيب المشاريع باعتبارها عملية لتحسين كفاءة الإنفاق وتعظيم العائد الاقتصادي، فإن تراكم الديون وتراجع بعض المخصصات الخدمية وتأجيل المشاريع الكبرى يثير تساؤلات متزايدة بشأن حصيلة السنوات الماضية من الإنفاق، ومدى واقعية الوعود بتحويل السعودية إلى مركز عالمي للاستثمار والسياحة والصناعات المتقدمة.

وتشير الميزانية الجديدة إلى أن مشروع محمد بن سلمان الاقتصادي دخل مرحلة مراجعة اضطرارية، بعد أن اصطدمت طموحاته المالية والاستثمارية بقيود الموارد والتوترات الإقليمية وتقلبات سوق النفط.

وتكشف هذه المؤشرات عن تعثر عدد من رهانات رؤية 2030 الرئيسية، وتضع القيادة السعودية أمام تحدي إثبات أن التحول الاقتصادي الموعود قادر على تحقيق نتائج مستدامة، بدلاً من الاعتماد على الاقتراض وإعادة جدولة المشاريع وتحميل المواطنين جانباً من كلفة الإصلاحات.